أن خروج منيها إلى ظاهر المخرج وجب الغسل والا فلا وهو ظاهر الرواية فالحاصل أنه
وبه نأخذ اهـ حلبي وشلبي البحر قوله وأما الحالم فهو هي المسيل المنقول عن محمد رافقا
قوله فلا غسل عليه الآن يكون الكبرى أنه متى فيلزمه الغسل خانية قوله أما من استيقظ
وهذه المسيلة على ثلاثة عشر وجها لأنه إما أن يعلم أنه منى أو مذي أو ودي أو
متردد بين الأول والثاني أو الأول والثالث أو الثاني والثالث وكل منها إما أن
استمر تذكر الاحتلام أو لا فيجب الاغتسال فيما إذا علم أنه منى أو مذي أو شك في واحدة من
الثلاثة أو من الأخيرين وتذكر احتلاما ولا يجب الاغتسال فيما إذا علم أنه ودي مطلقا
أو مذي ولم يتذكر احتلاما أو شك أنه مذي أو ودي أما لو شك في أنه واحدة منها
والمسيلة بحالها وجب عندهما لا عند أبي يوسف نهر قوله وتيقن به لو غير بالعين لكان
أكثر لكثرة اطلاعه على غلبة الظن عند الفقهاء المراد هنا ليتقرر المعنى الحقيقي مع البيوع
نهر قوله فلا عسل عليه لأن الاستراحة كونه عن غير الاحتلام فيكون منويا بخلاف الا إذا
أنه منى سراج قوله وإن وجد مذيا فلا غسل عليه لأنه عيال به على هذا الباب الظاهر خلافا لما
زيلعي قوله وقال بعضهم إن كان له ثقل الشيء عن الثوب ودفقه قال والأول أشبه الأطلاق
هو الأصح اتقاني ولو جومعت فيما دون الفرج فسبق المالي مذيا أو جومعت العذراء ولم
تزل عذريتها فلا غسل إلا إذا أحبلت لأنها وتقيد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وعلم منه
أن خروج منيها من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل على المغتسل به ولم يوجد وعن الحلبي
قوله وعرفه الأبدي بتحقيل السنة من كونه داخلا فلو قال كما في الجمع وفي عرفه لكان أولى
قوله ووجب للميت هو فرض كفاية إجماعا إلا إذا يكون خنثى مشكلا فتيمم وقيل لا
يباح به غسل وقول الثلاثة وقيل غسله سنة هو كذا في نظم الوقاية والإجماع الآن
يكون قول لا غير معتد به فلا يقدح في انعقاد الإجماع بحر وظن اسم جنسا وحاصله
ونفس ولو نعجا لانقطاع نبت الحرث الحكمي أو بلغ لا نسبي أو ولدت لم تر دما أو
أصابته كلابة نجاسة أو عضته وحكى بكاؤه قوله وفي التركيب تساوي حيث
أعاد اللام وكان الإلصاق بالبعض نهر قوله فإن الوجوب يستلزم به خلافا للميت
فإن الوجوب على المحي لا عليه وفيه نظر لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب
فتنبه لمن وجوده وهي قوله وحبه وقوله لذب محتى فتكون اللام حتى فتكون اللام
بعض بل

نح كذا الوغتسل بعد صلاتها قبل الغروب وفي الخانية لو اغتسل قبل الصبح
وصلى به الجمعة فإن فضل الغسل عند أبي يوسف لا عند محمد شرح الدرع صح

تعمد عمل على حد زان أسلم ولها قوله وفرع مبتدع وغير سديد خبره قوله وغير غير مخاطبين
بالفرائع العبادات أداء واعتقادا فلا يأثمون بتركها زيادة على عقوبة الكفر
وبه قال أهل سمرقند وذهب البخاريون إلى أنهم مخاطبون باعتقاد وجوبها فيعاقبون
على تركه وصححه في المنار وقال العراقيون والشافعية أنهم مخاطبون بها أداء واعتقادا فيما
يتركها وظاهر قوله تتمة الزيلعي لا يؤمنون الزكاة وقوله لم ترتد من المصنف فيهما لسهو
وخلافه تأويل كما في البحر ولا خلاف في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام تتوج وأما
العقوبات والمعاملات فمخاطبون بها اتفاقا كالإيمان قوله والأنوثة من المنح وغيره فمن
بلغ بين وبجنون أو مغمى عليه أفاق وعسر مجامعة وفي الليلة براة وقدر
إذا راها وعند الوقوف بمزدلفة وعند دخول مني وفي ليلة عرفة وعند
رسم ولصلاة كسوف واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديد ولمحضر تجمع الناس
ولمن لبس ثوبا جديدا أو غسل ميتا أو يريد قتل ولتائب من ذنب ولقادم من
سفر ولمستحاضة انقطع دمها دون يوم وليلة ويكفي غسل واحد لعيد وجمعة اجتمعا
كما لو زحمه جنابة وحيض شروبلالي قوله ويتوضأ شروع فيما يحصل به الطهارة حال
ولذا قيل الأصح ينقض لكن إذا عرف الحكم الوضوء في غيره قوله عاما السما
ممدود وقد يقصر جسم لطيف سيال به حياة كل نام وما السما أعم وما المطر والنبات وما
ذاب من الثلج والبرد أن الأول باق على طبيعته الأصلية والثاني انقلب إلى
طبيعة أخرى بحر قوله وعما العين بشير إلى أن العين معطوف على السما لا على ماء وح
لا يكون مشتركا والي قرينة المراد كما توهم قوله والبحر سمي به أما لملوحة تحتمل
بالملح أو لسعة انبساطه فلا يختص لا لقي له كيف حمل ما البحر والعين غير ما السما والكل
ما السما لقوله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السما فسلكه الآية لأن التقييد باعتبار
مآله لا ما هو ماء بالفعل أو لأمر والنكرة المنتهية في مقام الامتنان تعم نهر قوله
وإن غير طاهر لم كزعفران خلط بما تغير لونه فقط لإطلاق اسم الماء عليه ومنع بأن
الحرم لم استعمل لرفعه الغدرة وبأنه لا حدث عليه بشربه لو جنبا لا يشربه ما ولأنه
لو وكله بشرا ما فاشتراه لم يجز واجيب بالمنع ولم يسم فما الأعم نهر والركا لا تسمى ماء
المرفق ولزوم الغدرة لكثرته استعمل عن الطلق وإن كان مغلوبا نهر وإن صلى
فلا يحتاج إلى جواب قوله لا يجوز به كما الزعفران لأنه مقيد الا يشربه أنه يقال
ما الزعفران بخلاف أجزاء الأرض لأن الماء لا يخلو عنها عادة ولا يزيل بها

جواز الأداء حال الكراهة في غير صح

فيه أنه يجب بالخانية كما مر عليه فتدبر

فتوضأ

إن كان متقلعا طاهرا ويجوز بما ينعقد به الملح لا بما أذا ملح وخف فاصح